



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق
الموضوع:

المحاسبة المبسطة بين النظام المحاسبي المالي والتشريع الجبائي (محاسبة الحرف التقليدية أنموذجا)

الأستاذ المشرف:
الدكتور إسماعيل سبتي

إعداد الطالبة:
بتغة شفاء

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: --/--/2023

لجنة المناقشة			
رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	د. بيسار عبد الحكيم
مشرفا ومقرا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	د. سبتي إسماعيل
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	د. بحري علي

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمان الرحيم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم
درجات والله بما تعملون خبير"

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من ببرهما أحياء في نعيم
ومن غرسا في حب العلم والتحصيل: "أمي وأبي"؛
إلى أعز ما في قلبي ابني "ساجد"؛
إلى أحن من في خلق الله ابنة أختي "سلسبيل"
وابن أخي "عبد الحليم"؛
إلى أعز الناس إخوتي خليفة وعبد الله وزج أختي يوسف
وأخواتي خولة ورهف وسلام ملك وزوجة أخي أمل
إلى أحبائي جدتي وعمتي وأعمامي وخالاتي وأخوالي الأحياء منهم
والأموات؛
إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي زملاء وزميلات الدراسة.

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، والجماعة بركة والفرقة عذاب".

الحمد لله رب العالمين الرحمان الرحيم والسلام على أشرف المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم وعلى سائر النبيين.

عرفانا للجميل وتقديرا لمكارم الأخلاق وعظمة العطاء فاني أحمد الله حمدا كثيرا على توفيقى في إتمامى بحثى، وأن الواجب يقضى بإسناد الفضل لأهله والجميل لذويه، لذا أتوجه بالشكر إلى أستاذى الفاضل الدكتور: إسماعيل سبتي على إشرافه توجيهه ولأنى أعلم من نفسى العجز عن مكافأة فضائله فاني أسأل الله أن يجازيه خير الجزاء كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة وخالص الشكر والعرفان إلى كل من أسدى لي بخدمة من قريب أو بعيد سهل علي في انجاز هذا البحث.

فهرس المحتويات

إهداء	I
شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	III
المقدمة:	أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لنظام المحاسبة المالية المبسطة

تمهيد:	5
المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة. .	6
المطلب الأول: مجال تطبيق المحاسبة المالية المبسطة وإجراءاته.	6
الفرع الأول: مفهوم نظام المحاسبة المالية المبسطة.	6
أولاً: تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة.	6
ثانياً: المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة.	6
الفرع الثاني: إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة.	8
أولاً: متابعة العمليات الجارية	8
ثانياً: مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية.	9
المطلب الثاني: الغرض من القوائم المالية المبسطة وخصائصها.	10
الفرع الأول: الغرض من القوائم المالية المبسطة.	10
الفرع الثاني: الخصائص للنوعية للقوائم المالية.	11
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.	11
الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي.	11
الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي	11
المطلب الرابع: الكشف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المالية المبسطة.	12
الفرع الأول: عمليات مراقبة نهاية السنة المالية.	12
الفرع الثاني: عرض الكشف المالية.	13
المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة.	16
المطلب الأول: دراسة قوي عفاف "محاولة تطبيق النظام الحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".	16

المطلب الثاني: دراسة عبد الكريم سهام وصحراوي إيمان "دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المبسطة المطبق على المؤسسات الصغيرة في الجزائر".	16
المطلب الثالث: دراسة نوى هناء النظام المحاسبي المبسط (دراسة وصفية ونقدية، دراسة حالة مؤسسات الأشغال والبناء:.....	17
المطلب الرابع: دراسة علاوي نعيمة النظام المحاسبي المطبق على المؤسسات المصغرة في الجزائر:	17
خلاصة الفصل الأول:	19

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة

تمهيد:	21
المبحث الأول: منهجية الدراسة.	22
المطلب الأول: أدوات الدراسة.....	22
الفرع الأول: المقابلات.....	22
الفرع الثاني: جمع الملاحظات	23
المطلب الثاني: جمع الوثائق والمعلومات.....	23
الفرع الأول: جمع وثائق الدراسة.	23
الفرع الثاني: معلومات عن عينة الدراسة.	24
المطلب الثالث: مجتمع الدراسة.	24
الفرع الأول: إطار مجتمع الدراسة.....	24
الفرع الثاني: عينة الدراسة.	24
المطلب الرابع: حدود الدراسة.	24
الفرع الأول: الحدود الزمنية والمكانية.....	24
أولاً: الحدود المكانية.....	24
ثانياً: الحدود الزمنية.....	25
الفرع الثاني: الحدود الموضوعية.....	25
المبحث الثاني: دراسة تحليلية ومقارنة الكشوف المالية لمؤسسات ذات نشاط حرفي.....	26
المطلب الأول: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة (A) ذات نشاط حرفي.	26
الفرع الأول: الميزانية بتاريخ: 2022/12/31.....	26
أولاً: حسب PCN.....	26
ثانياً حسب النظام المالي المبسط	28

29.....	الفرع الثاني: جدول حساب النتائج بتاريخ:2022/12/31.
29.....	أولاً: حسب PCN
30.....	ثانياً: حسب النظام المالي المبسط
31.....	المطلب الثاني: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة (B) ذات نشاط حرفي.
31.....	الفرع الأول: الميزانية بتاريخ:2022/12/31
31.....	أولاً: حسب PCN
33.....	ثانياً حسب النظام المالي المبسط
34.....	الفرع الثاني: جدول حساب النتائج بتاريخ2022/12/31
34.....	أولاً: حسب PCN
35.....	ثانياً: حسب النظام المالي المبسط
37.....	المطلب الثالث: تقديم القوائم المالية للمؤسسة المالية الصغيرة (C) ذات نشاط حرفي.
37.....	الفرع الأول: الميزانية بتاريخ:2022/12/31.
37.....	أولاً: حسب PCN
38.....	ثانياً: حسب النظام المالي المبسط
39.....	الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج بتاريخ 31/12/2012.
39.....	أولاً: حسب PCN
41.....	ثانياً: حسب النظام المالي المحاسبي المبسط
42.....	المطلب الرابع: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
42.....	الفرع الأول: الميزانية بتاريخ:2022/12/31.
42.....	أولاً: حسب PCN
43.....	ثانياً: حسب النظام المالي المبسط
45.....	الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج بتاريخ 2022/12/31.
45.....	أولاً: حسب PCN
46.....	ثانياً: حسب النظام المالي المبسط.
50.....	خلاصة الفصل الثاني:
52.....	الخاتمة:
52.....	نتائج اختيار الفرضيات

53.....	التوصيات:
53.....	أفاق الدراسة.
55.....	قائمة المصادر والمراجع:
57.....	الملاحق



مقدمة

تمهيد:

لقد عرفت الجزائر مع مطلع هذه إصدار النظام المالي المحاسبي المالي الذي يعوض ويلغي المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، وذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة وتكريسا لانضمام الجزائر لاقتصاد السوق، بحيث يعبر هذا النظام المحاسبي عن مجموع القواعد لممارسات المحاسبية فهو الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب وتسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات والكشوف المحاسبية والإحصائية وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام، و تضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة ومدونة للحسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يشكل الإطار التصوري دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية المناسبة في حالة وجود عمليات غير معالجة، بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإطار التصوري مفاهيم الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والمنتجات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات وكذلك كيفية مسك محاسبة مبسطة "محاسبة الخزينة" بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة ومن هنا نلاحظ أن هذا النظام لم يغفل عن المؤسسات الصغيرة التي لا يمكنها أن تطبق المحاسبة المالية الجديدة نظرا لمحدودية تخصصها وصغر حجم نشاطها، فأعد لها هذا النظام.

أولاً: إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق نستخلص الإشكالية التالية:

ما هو واقع المحاسبة المبسطة في النظام المحاسبي المالي والتشريع الجبائي الجزائري ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية والمتمثلة أساسا في:

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالمحاسبة المبسطة ؟ وهل الحرف التقليدية تدخل في مجال تطبيقها؟
- كيف يتم إعداد القوائم المالية بها؟ وفيما يتمثل دورها في الأنشطة المصغرة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة تمت صياغة جملة من الفرضيات التي يتم إثباتها أو نفيها من خلال انجاز البحث، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- المحاسبة المبسطة تعتبر فرع من المحاسبة العامة توفر معلومة لمستخدميها؛
- يتم إعداد القوائم المالية لنشاط الحرف التقليدية وفق المحاسبة المبسطة؛
- يعتبر النظام الجزافي هو الأكثر استعمالا لتحديد الضريبة في نشاطات الحرف التقليدية.

ثالثا: أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في:

الأهمية العلمية وتتجلى في:

- كون أن المحاسبة المبسطة أنها أحد عناصر المحاسبة العامة تخص المؤسسات المصغرة والنشاطات الحرفية والمهن الحرة وغيرها ...

الأهمية العملية وتتمثل في:

كما تكمن أهمية الدراسة في تبيان دور المحاسبة المبسطة باعتبارها وسيلة رقابة بما تقدمه من معلومات للجهات المختصة، ووسيلة فعالة يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية وتنظيم الحسابات التي تعكس الوضعية المالية، إضافة إلى الإفصاح اللازم في القوائم المالية الذي يجب أن تتصف ببعض الخصائص النوعية سوف يأتي التطرق لها فيما تقدم، وللإجابة على هذه الإشكالية يمكننا تقسيم الدراسة إلى محورين:

1. **المحور الأول:** نتطرق فيه إلى النظام المالي المحاسبي والنظام المحاسبي المبسط من خلال التعريف به والفروض الذي يقوم عليها وما هي الخصائص النوعية للمعلومات التي يجب أن يتضمنها مخرجاته.

2. **المحور الثاني:** نعالج فيه كيفية مسك النظام المحاسبة المبسطة وكيفية عرض القوائم النهائية.

رابعا: أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذا البحث إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية، واختيار الفرضيات التي تمت تبنيها.
- كما نسعى إلى التعرف بشكل مفصل على النظام المحاسبي المالي المبسط حسب ما جاء به المشرع الجزائري.
- نهدف أيضا من خلال هذه الدراسة إلى تقديم رؤيا حول أبرز الإجراءات والمراحل التسلسلية للعمليات التي تقوم بها المؤسسات خلال دوراتها المالية لتحديد النتيجة ومعرفة وضعيتها المالية والاقتصادية لاتخاذ القرارات.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع:

تبرز أهم مبررات اختيار الموضوع في النقاط التالية:

1. الجوانب الموضوعية:

- السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع تتمثل في جهل الكثير عن المحاسبة المبسطة رغم أهميتها البالغة مما يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم الدراية التامة بطريقة العمل بها نتيجة إغفال عن هذه العملية المحاسبية الجوهرية فيؤدي هذا الإغفال فيما بعد عن سلك طريق آخر والذي كان من المفروض أن يتخذ خطوات المحاسبة المبسطة في نشاطه أفضل.

2. الدوافع الذاتية:

- الاهتمام الشخصي والرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصص محاسبة وتدقيق.

■ كما يظهر سبب اختياري للموضوع من الناحية الذاتية رغبة مني في تدعيم جانبي المعرفي حول موضوع المحاسبة المبسطة نظرا لقلّة البحوث المتخصصة في هذا الميدان.

وقد حاولت معالجة هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية: ما المقصود بالمحاسبة المبسطة بين النظام المحاسبي والتشريع الجبائي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية: ما المقصود بالمحاسبة المبسطة؟ وأي نوع من الأنشطة تطبق عليها؟ وكيف يتم إعداد القوائم المالية بها؟ وفيما يتمثل دورها في الأنشطة المصغرة؟

سادسا: صعوبة الدراسة:

- قلة المراجع التي تطرقت لنظام المحاسبة المبسطة.
- الدراسة الميدانية تتطلب الوقت وكذلك قلة المعلومات الكافية.

سابعا: منهجية الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات فقد اعتمدت على عدة مناهج: منه المنهج الوصفي من خلال سرد المعلومات المتعلقة بالمحاسبة المبسطة أما بالنسبة للأدوات التي تم استخدامها في الجانب النظري وتتمثل أساسا في المسح المكتبي من خلال الاطلاع على المراجع والدراسات المتوفرة حول الموضوع، وكذا ما هو متوفر على شبكة الانترنت، وكذلك المنهج التحليلي من خلال استقراء النصوص القانونية المتعلقة بقوانين المالية وزيادة على ذلك اعتمدت على المنهج المقارن من خلال المقارنات بين ما يتبعه القانون في المحاسبة المبسطة ومع ما تتبعه بعض القوانين المقارنة

ثامنا: هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين مقدمة وخاتمة

الفصل الأول: أدبيات النظرية والتطبيقية للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة والذي سنتطرق فيه ماهية المحاسبة المبسطة ومجال تطبيقها ثم كيفية الإفصاح في القوائم المالية إضافة إلى الخصائص النوعية للقوائم المالية إضافة إلى الخصائص النوعية للقوائم المالية وذلك بالتركيز على مقومات الإفصاح والعناصر المؤثرة فيه من أجل تحقيق الشفافية في التقارير كما تطرقنا كذلك إلى الجهود المبذولة من طرف الباحثين وأهم الدراسات السابقة المتعلقة بمجال الدراسة.

الفصل الثاني دراسة حالة: حاولنا من خلال هذا الفصل التواصل مع الفاعلين في المجال المحاسبي في ولاية المسيلة، وذلك باستعمال طريقة عرض الكشوف المالية لأجل الحصول على المعلومات اللازمة التي تحتاجها هذه الدراسة، كما تضمن هذا الفصل عرض وتحليل للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال المقارنة بين النظامين القديم والجديد، وبالاكتفاء على الإجابات الواردة.

وذلك لدراسة الجوانب المتعلقة بدور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق النظام المعمول به وحسب ما يتطلبه ويفرضه هذا الأخير من قواعد.



الفصل الأول:

الأدبيات النظرية لنظام المحاسبة المالية المبسطة

تمهيد:

تعتبر الجزائر من الدول التي أعطت اهتمام خاص وموسع بالنسبة للمشاريع الصغيرة والحرف باعتبارها نقطة قوة لقيام أي اقتصاد، وعليه قامت الجزائر بإضافة بعض التغيرات على مستوى النظام المالي المحاسبي ليتماشى مع التطورات الحاصلة في المحاسبة على المستوى الدولي حيث وضعت للمشاريع الصغير محاسبة خاصة بها والتي يطلق عليها اسم المحاسبة المبسطة لكون هذه المحاسبة أنها تتلاءم وتتوافق مع احتياجاتها.

وعليه سنحاول في الفصل الأول التطرق إلى المحاسبة البسيطة الطبقة على المؤسسات الصغيرة والحرف وبالتالي سيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.
- المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة في مجال الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، أي أن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف هذه المؤسسات ليس إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسة من إرادتها المطلقة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.¹

المطلب الأول: مجال تطبيق المحاسبة المالية المبسطة وإجراءاته.

الفرع الأول: مفهوم نظام المحاسبة المالية المبسطة.

أولاً: تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة.

يمكن للكيانات الصغيرة والتي خصائصها محددة عن طريق التنظيم والتي تم الإشارة إليها سابقاً، أن تستعمل نظاماً محاسبياً مبسطاً يدعى محاسبة الخزينة.

وتراعي المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة في حسابات نتيجتها وفي إعداد وضعيتها المالية تغيرات الأصول والحسابات الدائنة والديون التي تم جردها وإثباتها بين بداية السنة المالية ونهايتها وذلك فيما إذا كانت هذه العناصر تمثل طابعاً مهماً بالنظر إلى أهميتها النسبية أو طبيعتها، كما أن الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل فيا يتعلق بالإيرادات أو الدفع فيما يخص الإنفاق، كما يقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية:

- المسك المنتظم لدفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع احتمال تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ الضئيلة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني

- حفظ وثائق الثبوتية الرئيسية (الفواتير المستلمة أو الصادرة، أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل...) وتؤرخ وتصنف وترقم هذه الوثائق الثبوتية الداخلية والخارجية للكيان²

ثانياً: المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة.

لقد حدد المشرع الجزائري، لكي لا يدعى مجالاً للتأويل، الكيان الصغير لغرض تطبيق محاسبة مالية مبسطة، وذلك بإصداره لقرار مؤرخ في 26 يوليو 2008 فالمادة 02 منه تنص على ما يلي: يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها مستخدميهما ونشاطها أحد الأسقف الآتية، خلال سنتين ماليتين متتاليتين مسك محاسبة مالية مبسطة:

¹ عوينات فريد-كويسي محمد-مهاواة لعبيدي، نظام المحاسبة المبسطة في المؤسسات الصغيرة،

<https://www.asjp.cerist.dz>, 30/06/2016

² مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

أ- بالنسبة للمؤسسات التجارية:

- تم تحديد رقم أعمالها ب 10 ملايين د.ج.
- عدد المستخدمين 09 عمال يعملون ضمن الوقت الكامل.

ب- بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية والحرفية:

- تم تحديد رقم أعمالها ب 06 ملايين د.ج.
- عدد المستخدمين 09 عمال يعملون ضمن الوقت الكامل.

ج- بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية والحرفية ومختلف القطاعات الأخرى:

- تم تحديد رقم أعمالها ب 30 ملايين د.ج.
- عدد المستخدمين 09 عمال يعملون ضمن الوقت الكامل.

ويشمل رقم الأعمال مجموعة النشاطات الرئيسية والثانوية. وعليه، يفهم من نص هذه المادة ما يلي: أن المشرع قسم الكيانات الصغيرة حسب الأنشطة إلى ثلاثة وهو التقسيم الاقتصادي حيث قسم الأنشطة إلى ثلاث أقسام رئيسية سابقة الذكر.¹

وما تجدر الإشارة إليه هو أن المؤسسات المعنية بتطبيق هذا النظام هي مؤسسات تندرج تحت إطار المؤسسات المصغرة وذلك حسب تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم التمييز بينها كما يلي:

- **المؤسسة المصغرة:** هي المؤسسة التي تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دج أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دج.

- **المؤسسة الصغيرة:** هي مؤسسة تشغل ما بين (10) إلى (49) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دج.

- **المؤسسة المتوسطة:** هي مؤسسة تشغل من (50) إلى (250) شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون وملياري (2) دج أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دج.²

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، صفحة 91.

² مرزوقي مرزوقي، حولي محمد المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة حمه لخضر بالوادي، المجلد، 01، ديسمبر 2017، صفحة 213.

الجدول رقم 1: يبين معايير الكيانات الصغيرة حسب النظام المحاسبي المالي.

النشاط	رقم الأعمال	عدد المستخدمين	المدة
تجاري	10 مليون دينار جزائري	9 أجزاء يعملون الوقت الكامل (7 ساعات يوميا)	سنتين متتاليتين
إنتاجي حرفي	6 ملايين دينار جزائري	9 أجزاء يعملون الوقت الكامل (7 ساعات يوميا)	سنتين متتاليتين
نشاط خدمات أو النشاطات الأخرى	3 ملايين دينار جزائري	9 أجزاء يعملون الوقت الكامل (7 ساعات يوميا)	سنتين متتاليتين

الفرع الثاني: إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة.

إن تبني المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها متابعة مختلف العمليات التي قامت بها، إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات والتي نوردتها فيما يلي: ¹

أولاً: متابعة العمليات الجارية

يتعين على الكيانات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق.

ترتبط مصداقية هذا القيد بما يأتي:

■ وجود دعامة محينة بانتظام:

دفتر الخزينة (دفتر وحيد أو دفتر نفقات ودفتر الإيرادات)

حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بدعم القيد في دفتر أو دفاتر الخزينة.

يجب أن تسمح طريقة قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفتر الخزينة التمييز بين هذه العمليات ²

■ حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق)، وعلى العموم يفتح دفتر واحد لكل حساب من

حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم الكيان فتح دفتر للإيرادات والنفقات). ³

■ حسب طبيعة العمليات، حيث تكون هذه العمليات التمييز بينها بحسب نشاطات الكيان وحاجات

مسؤولية للمعلومات الخاصة بالتسيير ويجب أن يشمل التمييز على الأقل العمليات الآتية:

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل.

¹ لجنة م. ص. ز. ع، النظام المحاسبي المالي.

²

³ ريم ذبيبة، سميحة عياشي عمر، نصيرة خلايفة: (2018) تطبيق نموذج المحاسبة المبسطة كداعم للإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية المصغرة في ظل SCF، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

- شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها؛
- أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى).
- إيرادات البيع وأداء الخدمة.
- الإيرادات الأخرى (الإعانات والهبات...).
- لتحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخرينة على الأقل (الإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا).
- شراء التثبيات
- الاقتراضات أو التنازلات.¹

ثانياً: مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية.

- يجب أن يقوم المسؤول عن الكيان في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:
- مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذ لم تكن المبيعات والمشتريات قد سددت نقدا.
 - مبلغ المخزونان (المنتجات التامة الصنع والمواد والمستهلكات ...) والأشغال الجارية.
 - مبلغ التثبيات المشتري أو المبيعة خلال السنة المالية.
 - مبلغ الاقتراضات المكتتية أو المسددة خلال السنة المالية.
- يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كوثيقة إثبات لمحاسبة الكيان.
- لا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة بين السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.
- يجب أن تمسك الكيانات التي لها تثبيات سجلا تقيد فيه هذه التثبيات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيات تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعمال وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيات موضوع جدول اهتلاك (حساب يقوم على أساس اهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية).
- يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة حسب كفاءات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول اهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس مال ومبلغ الفوائد المسددة.¹

¹ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 06.

ونتيجة لذلك يقوم الكيان عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند قفل كل سنة مالية:

- حساب التغيير الجاري لقروض وديون الاستغلال بين بداية السنة المالية ونهايتها.
- حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية بين بداية السنة المالية ونهايتها.
- حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالثبittات الموجودة عند قفل السنة المالية (الثبittات المشتركة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة).
- حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج بعنوان بيع الثبittات السنة المالية (سعر البيع منقوصاً منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للثبitt المعني).
- حساب التغير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية خلال السنة المالية.

المطلب الثاني: الغرض من القوائم المالية المبسطة وخصائصها.

الفرع الأول: الغرض من القوائم المالية المبسطة.

تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصاً للوفاء بمتطلباته الخاصة. وتتضمن القوائم المالية ذات الأغراض العامة تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضاً هيكلياً ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته معاملاته، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد كثيراً مستخدميها في اتخاذ القرارات، كما تساعد أيضاً في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الآتي:

الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى في حقوق الملكية، التدفقات النقدية، وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية.²

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، صفحة 78

² تحدد الفقرة 09 من الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي على أن مستخدمي القوائم المالية هم: المساهمون، العاملون، المقرضون، الزبائن، الدولة والهيئات العمومية، الموردون، الدائنون الآخرون.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية.

- قابلة للفهم (INTELLIGIBILITE)
- الملائمة (PERTIENECE)
- الموثوقية (FAIBILITE)
- الشفافية (TRANSPARENCE)
- قابلة للمقارنة (COMPARABILITE)¹

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

بالنظر للتقدم العلمي الذي غزا كل مجال من مجالات النشاط البشري، أصبح الاعتماد على المعلومة الصحيحة والدقيقة واجب كل باحث أو مخطط أو مسؤول في أي موقع إداري كان، وعليه فإن الأنظمة والقوانين الحديثة أصبحت تركز على أهمية الإفصاح للمعلومات وخاصة المالية منها، وقد صيغت أدلة ومعايير تعالج موضوع الإفصاح المحاسبي ودوره، وإبراز المعلومات والبيانات المالية الواجب عنها وإبرازها.

ويتم الإفصاح عن القوائم المالية والتي تعتبر غاية أساسية لتزويد مستخدمي تلك القوائم بمعلومات تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرار.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

يعرفه الشيرازي: "الإفصاح عن المعلومة المالية يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية من خلال هذا التعريف أيد الشيرازي مفهوم الإفصاح الشامل وهذا من خلال تأكيده على ضرورة توفر التقارير المالية على جميع المعلومات التي تؤثر على مستخدميها.

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

تتعد أنواع الإفصاح وهذا تبعا للغرض المنشود منه، لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا للأهداف من خلال ما يلي:

1. الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

¹ مهاوة أمال، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 66.

2. الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3. الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المالية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.¹

المطلب الرابع: الكشف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المالية المبسطة.

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة عن نهاية السنة المالية بعمليات المراقبة، كما تقوم بتحديد نتيجة السنة المالية وتقديمها في جدول مالي وإعداد مجموعة من الكشف المالية وهي وضعية نهاية السنة المالية وحسابات النتائج وكشف تغير الخزينة خلال السنة المالية.²

الفرع الأول: عمليات مراقبة نهاية السنة المالية.

عند نهاية السنة المالية يجب على المؤسسة مراجعة العناصر التالية:

- التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلاً في الصندوق.
- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححاً عند الاقتضاء من عمليات التقريب.
- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال.
- تحديد النتيجة؛ تقديم نتيجة السنة المالية في الكشف المالية في تشكيل جدول يحدد على النحو التالي:

(+) إيرادات النشاطات بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل).

(-) نفقات أعباء النشاط "خارج اقتطاعات المستغل".

(+/-) تغيرات الديون قيد التنفيذ والحسابات الدائنة للاستغلال إذا كانت معتبرة "الأهمية النسبية".

(+/-) التغيرات بين مخزون أول مدة ومخزون آخر مدة "إذا كانت معتبرة".

¹ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص330، للاطلاع أكثر يمكن الرجوع الى:

محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، في مجالات: القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص342

² نقلاً عن: محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص344.

+/- - التصحيحات المتعلقة بالنتيقات "إذا كانت معتبرة".

(- نتيجة السنة المالية).¹

الفرع الثاني: عرض الكشوف المالية.

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها الكيانات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغير الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية (يمكن أن يقدم هذان الكشفان الأخيران في جدول واحد).

الجدول رقم 2: الوضعية نهاية السنة المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

نرى أن الوضعية في نهاية السنة المالية هي توضيح الذمة المالية للكيان وبالتالي هي بمثابة ميزانية لكن مصغرة، حيث يلاحظ فقط في جانب الأصول الصندوق والبنك، ذلك أن المحاسبة هي محاسبة الخزينة وقد تكون المخزونات موجودة وكذلك التثبيقات، لكن ذات مبالغ غير معتبرة فمن الضروري عدم إظهارها (مبدأ الأهمية النسبية) حيث تكون تكلفة المعالجة تفوق منافع إظهار المعلومة.

نلاحظ أيضا أن البنك أمامه عبارة زيادة أو نقصان فالأصل في البنك الزيادة، وهذا مبرر كون عناصر الأصول تزيد في جانب المدين.

لكن عندما يكون سالبا أي أن البنك دائن وهذا يكون في حالة واحدة وهو أن الحساب البنكي مكشوف، أي أن البنك يسمح بأن يمنح قرضا للزبون في إطار حسابه الجاري البنكي.

كما يمكن للوضعية عند نهاية السنة أن تتضمن عناصر أخرى إذا كانت مبالغ معتبرة.²

¹ المادة 43: طبقا للمادتين 5 و 22 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، تخضع الكيانات الصغيرة التي تستجيب لشروط النشاط ورقم الأعمال وعدد المستخدمين الى محاسبة مبسطة والتي تسمى بمحاسبة الخزينة، إذا وقع اختيارها على طريق أخرى، وتخضع إلى إعداد كشوف مالية خاصة.

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 79-80.

الجدول رقم 3: الوضعية عند نهاية السنة المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان) المجموع الفرعي الاقتراضات ديون الاستغلال		التثبيات المخزونات قروض الاستغلال الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

الجدول رقم 4: حساب النتائج

المبالغ	البيان
	- إيرادات البيع وأداء الخدمة + إيرادات النشاطات الأخرى
	مجموع إيرادات النتائج
	نفقات الشراء
	نفقات أخرى على النشاطات مجموع نفقات الأعباء
	مجموع نفقات الأعباء
	الرصيد (الإيرادات- النفقات) السنة المالية تغيير قروض الاستغلال ن-1، ن تصحيات تتعلق بالتثبيات
	نتيجة السنة المالية

يمكن أن تظهر فصول أخرى عند الاقتضاء في حساب النتائج، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء المحتسبة للاهلاك المالية.

الجدول رقم 5: تغير الخزينة خلال السنة المالية

المبالغ	البيان
	الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية
	الخزينة: الزيادة أ، النقصان المتأتية من حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (-) للمستغل الرصيد (الإيرادات - النفقات) للسنة المالية حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات.
	الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-)

يمكن القول أن الكشوف المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة وفق نظام محاسبة الخزينة هي كشوف مبسطة تحمل المعلومات الضرورية التي تعبر عن وضعيتها المالية خلال السنة المالية، على خلاف المؤسسات التي لا تنتهج نظام المحاسبة المبسطة فإن الكشوف المالية التي تقوم بمسكها هي الميزانية حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة إضافة إلى ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية والحساب النتائج، كما أنها تعرض تلك الكشوف بطريقة مغايرة تكون أكثر تعقيدا من حيث طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها.

المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة.

إن المتتبع للأدبيات المحاسبية، يلحظ العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة، سواء من حيث محاولة تحديدها أو تناولها كمتغير من متغيرات الدراسة، كما تعددت المناهج المتبعة في هذه الدراسات ونظرا لما تملكه الدراسات السابقة من أهمية بالغة بالنسبة لأي دراسة لاحقة وتبعا لمسار دراستنا سنتطرق إلى ما يخص موضوعنا بتحديد.

المطلب الأول: دراسة قوي عفاف "محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

دراسة حالة مؤسسة مطاحن جديع بتقريت، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة قسم علوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، الجزائر، 2011-2012، هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة لتعالج محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس على وجه العموم وإنما من خلال دراسة حالة مؤسسة صغيرة ومتوسطة لمعرفة مدى ملائمة بيئتها المحاسبية لتطبيق النظام المحاسبي المبسط ومن بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة تتمثل فيما يلي:

- إن أعمال الإصلاح التغير الاقتصادي المحاسبي الذي قامت به الجزائر كان من بين الإصلاحات الاقتصادية الناتجة لذي عرفته الجزائر بالتوجه نحو اقتصاد السوق.

- تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي.
- تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفس خصائص المؤسسات المصغرة.
- النظام المحاسبي المبسط بسيط من حيث التطبيق وغير معقد وبالتالي تكلفة المنفعة أكبر من التطبيق.

- الكشف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المبسط غير معقدة وتتمتع بالبساطة.
- تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق النظام المحاسبي المبسط.

المطلب الثاني: دراسة عبد الكريم سهام وصحراوي إيمان "دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المبسطة المطبق على المؤسسات الصغيرة في الجزائر".

مداخلة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب البلدية الجزائر، 2009، تهدف هذه المداخلة إلى توضيح كيف يتم مسك محاسبة المؤسسات الصغيرة في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، وذلك من خلال العناصر التي تطرقت إليها هذه المداخلة بداية بالإطار النظري للحاسبة المالية في الجزائر ويليها ثانيا المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر وذلك من خلال توضيح الالتزامات المحاسبية بها.

المطلب الثالث: دراسة نوى هناء النظام المحاسبي المبسط (دراسة وصفية ونقدية، دراسة حالة مؤسسات الأشغال والبناء:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2010/2011. حيث كان هدف هذه الدراسة:

- إظهار كيف ستكون القوائم المالية للكيانات الصغيرة بعد تكييفها مع المحاسبة المالية.
- التطرق إلى أعمال الإصلاح المحاسبي مع إبراز النظام المحاسبي المعمول به حاليا للمشاريع الصغيرة جراء تطوير نظام محاسبة في الجزائر.

أما النتائج التي توصلت إليها الدراسة فكانت كالتالي:

- التزام المؤسسات الصغيرة من تطبيق إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة الواجب القيام بها قانونيا يسهل على هذه المؤسسات بتحديد الضريبة الخاصة بها.
- ظهور معيار دولي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يدل على أهمية هذه المؤسسات دوليا في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي.
- للحصول على التقارير المالية ذات جودة عالية تنتم بالشفافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من وجود قواعد محاسبية تكون مصممة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- الكشف المالية التي تعدّها المؤسسات الصغيرة هي عبارة عن كشف مالية بسيطة جدا.

المطلب الرابع: دراسة علاوي نعيمة النظام المحاسبي المطبق على المؤسسات المصغرة في الجزائر:

دراسة تحليلية على ضوء متطلبات النظام المحاسبي المالي والممارسة المهنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2015/2016.

هدفت الدراسة إلى:

- توضيح مدى مساهمة أهمية وقيمة المعلومات التي تقدمها الكشف المالية بالنسبة للمؤسسات المصغرة من خلال دراسة إستبائية تمثلت في توزيع 40 استمارة موجهة إلى كل من هو مهتم بالمحاسبة المخصصة والمطبقة على الكيانات المصغرة.

- استقراء آراء المهنيين والمحاسبين حول النظام المحاسبي المطبق على الكيانات المصغرة، وكذا إبراز أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي الخاص بالكيانات المصغرة على المؤسسات في الجزائر. وتمثلت النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- يعدّ نظام المحاسبة الموجه الى الكيانات المصغرة من ناحية التطبيق سهل وواضح بالنسبة لهذا الصنف من المؤسسات (المصغرة).

- تلاءم نظام المحاسبة الخاص بالكيانات المصغرة مع إمكانيات المؤسسة المادية والبشرية وهذا طبقاً لوجود قاعدة أن المنفعة أكبر من التكلفة.
- تساهم الكشوف المالية التي يقدمها نظام المحاسبة المخصص للكيانات المصغرة بكل شفافية وكذلك تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- أن النظام المحاسبي المالي أوجد محاسبة خاصة بالمؤسسات المصغرة وضعها تحت عنوان نظام المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات المصغرة؛
- تمتاز الكشوف المالية التي يتم إصدارها من قبل المؤسسات المصغرة تحت النظام المحاسبي الموجه لها بالبساطة والوضوح.
- المستفيدين بدرجة كبيرة من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الكشوف المالية الخاصة بهذا النظام كلا من الملاك بدرجة أولى ومن بعدها البنوك التي تمتاز بالخصوصية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نجد أن النظام المحاسبي المالي الجديد قد اهتم بالمؤسسات الصغيرة التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، فقام بشرح كل ما يتعلق بالتسجيل المحاسبي لهذه المؤسسات، حيث خصص في القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 بابا كاملا للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة والذي تضمن كيفية متابعة العمليات الجارية مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية، تحديد النتيجة، عرض وتقديم الكشوف المالية، وكل ما يتعلق بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والتي سماها بمحاسبة الخزينة والتي تقوم على أساس تحصيل المؤسسة لإيراداتها وصرفها لنفقاتها.



الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى أدبيات النظرية للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات وكيفية عرض الكشف المالية الخاصة بها سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاولة منه دراسة النظام المحاسبي المالي المبسط وكذلك تعرض لقوائمه المالية.

وفي هذا السياق وأمام سعي الجزائر للتوافق مع متطلبات الإفصاح على المستوى الدولي من خلال الإقدام على تطبيق النظام المحاسبي المالي. أردنا في هذا الصدد وانطلاقاً من عدة أدوات أهمها المقابلات ومن معرفة آراء مختلف الفاعلين في المجال المحاسبي الجزائري. ومن ثم تحليل الرأي حول عملية إعداد وعرض المعلومات، والعناصر المؤثرة فيها سواء في إطار المخطط المحاسبي الوطني في إطار النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث سنتعرض في هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: المنهجية المتبعة في الدراسة من خلال توضيح مختلف الأدوات المستعملة.
- المبحث الثاني: دراسة وتحليل ومقارنة الكشف المالية بكلى النظامين مع متطلبات الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

تماشياً مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق بالإفصاح عن المعلومات للمؤسسات الصغيرة، في ضوء التغيرات التي ستطرأ مستقبلاً على النظام المحاسبي، الجزائري وما سوف يكون لها من تأثير على أساليب وطرق إفصاح هذه المؤسسات. وما يرافق هذا التطور من تشريعات وقوانين وذلك سعياً لإعادة ترتيب وتنظيم المهنة المحاسبية في الجزائر، بما يتواءم مع التوجهات العالمية. وتلبية لمتطلبات واحتياجات الهيئات الدولية التي تشرف على عملية التوافق والتوحيد المحاسبي. ارتأينا في هذا المجال واستناداً لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان، الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة للموضوع، للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من خلال الأدوات المستخدمة التالية:

- الوثائق والبيانات.
- المقابلات الشخصية.
- جمع الملاحظات.

المطلب الأول: أدوات الدراسة.

بالاستناد إلى التقديم السابق سوف نتولى في هذا المطلب التعرض لتفاصيل الأدوات المستعملة، والكيفية التي تمت بها.

الفرع الأول: المقابلات.

إن عنصر المقابلات يكتسي أهمية بالغة كمصدر هام ورئيسي للحصول على المعلومات. حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء المقابلات تمحور الحوار فيها حول المعلومة المحاسبية وأساليب توليدها وطرق الإفصاح عنها، حسب ما يتطلبه النظام المحاسبي المالي، وكذلك من خلال النظام المالي المحاسبي الجديد المعمول به حالياً. وما ينطوي على هذا الأخير من نقائص في مجال إنتاج المعلومات الملائمة لأغلبية الأطراف المستعملة لها. حيث حاولنا جاهدين في هذا الصدد استقراء واستخلاص وجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي، وقمت في هذا الصدد بمحاورة بعضاً منها. حيث يتمثلون عموماً في:

- إطارات عاملة في المصالح الجبائية.
- أعضاء في المصف الوطني للخبراء المحاسبين محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
- موظفي وإطارات في المالية المحاسبة، والمراجعة في مؤسسات اقتصادية.

وفي هذا المجال نشير إلى أن تركيزي كان منصب نحو المقابلات الغير رسمية، وذلك لما يعترى المقابلات الرسمية من بعض الإجراءات الرسمية. كاستصدار إفادة بحث من الجامعة، أو طلب كسبى يودع لدى أمانة الشخص المراد مقابلته. مما يساهم هذا الإجراء ويمس سرعة الحصول على المعلومة. من خلال قيامنا بالمقابلات غير الرسمية استطعنا توسيع مجال الفئات التي شملها الحوار والتي لها علاقة بالممارسة المحاسبية في الجزائر. وبالرغم من أن الحوار الذي كان يدور خلال هذه اللقاءات غير الرسمية لم يكن متجانس بالنسبة لمختلف الأطراف، ولم يستند إلى أسئلة محددة ومهيكلية إلا أنه مثل مصدر اعتمدنا عليه في بعض التحاليل نتيجة ثراء وتنوع وجهات نظر الأطراف التي حاورناها والتي من بينها:

- الأساتذة المهتمين بالمحاسبة.
- الممارسين للمهنة في الميدان.
- إطارات بعض المؤسسات الاقتصادية.

وهنا يجب الإشارة كذلك إلى أن هذا الأسلوب في المقابلة شابه كذلك بعض القصور، ما أثر سلبا في بعض الأحيان على جودة المعلومات المستقاة من الأطراف التي حاورناها خصوصا فيما يتعلق بالممارسين للمهنة. حيث تمثل هذا القصور في غالب الأحيان في عدم التنسيق والتجانس في الإجابات المقدمة، وهذا مرده حسب ما رأينا إلى ضعف التكوين خصوصا في مجال المعايير الدولية وعدم الاهتمام بالتطورات الدولية وما يطرأ على المهنة من جديد حتى يتم مسايرتها والتماشي معها. وهذا ما يترجمه الاعتماد على المكاتب والخبرات الأجنبية في هذا المجال.

الفرع الثاني: جمع الملاحظات

من خلال قيامنا ببعض الزيارات الميدانية للهيئات الفاعلة في المجال المحاسبي في الجزائر، استطعنا تسجيل على العموم بعض الملاحظات التي ساعدتنا في توجيه منهجية بحثنا واستسقاء المعلومات من مصادر أخرى، وأبرز ما نشير إليه في هذا المجال أن:

-المعلومات والوثائق غير منظمة بشكل يسمح ويسهل عملية الاطلاع عليها، تبقى في كثير من الأحيان حكرًا على أطراف معينة أو بتوصيات من جهات مختلفة.

التكتم والسرية الذي طبع سلوك بعض الموظفين وإن وجد التجاوب في بعض الأحيان فإن الإجابات تكون غير واضحة ومحددة بصفة دقيقة.

المطلب الثاني: جمع الوثائق والمعلومات.

الفرع الأول: جمع وثائق الدراسة.

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق المتاحة، والتي تهتم أساسا بميدان المحاسبة في الجزائر، باعتبار هذه الخطوة رئيسية بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه حيث تعددت هذه الوثائق لتشمل كل من:

-النصوص والتشريعات الواردة في الجرائد الرسمية.

-التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهنية.

-أبحاث علمية أنجزت في الجزائر.

-دراسة عينة من القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحصلنا عليها وذلك بمقابل عدم ذكر الإيضاحات الخاصة بالمؤسسة أي (الاسم، العنوان الاجتماعي للمقر، الشكل القانوني...).

الفرع الثاني: معلومات عن عينة الدراسة.

إضافة إلى ما سبق اعتمدنا كذلك على قنوات أخرى من أجل الحصول على المعلومات، يأتي في مقدمتها "الانترنت"، من خلال التواصل المستمر والزيارات وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في المحاسبة خصوصا على المستوى الدولي والتي ساعدتنا في توجيه دراستنا وتصور منهجية العمل الميداني من خلال السعي لتحقيق ما كنا نصبوا إليه.

كما نشير كذلك إلى حصولنا على بعض المصادر عن أهم الهيئات الوطنية في المجال لمحاسبي، والممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة عن طريق شبكة الانترنت.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة.

سوف نسعى في هذا الجزء إلى توضيح بعض العناصر المتعلقة بالعينة موضوع الدراسة من إطار المجتمع والدراسة العينة.

الفرع الأول: إطار مجتمع الدراسة.

اعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة التي أجريناها على النصوص والقوانين الصادرة في الجريدة الرسمية على أساسها تم اختيار بعض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر فيها الشروط ومعايير السابقة الذكر في الفصل الأول.

الفرع الثاني: عينة الدراسة.

بالنسبة لعينة الدراسة فلم يتم تحديدها بشكل مسبق تبعا لأي نموذج، حيث تم اختيار 4 مؤسسات توفرت فيها الشروط سابقة الذكر.

المطلب الرابع: حدود الدراسة.

في هذا المجال نوضح الحدود المختلفة للدراسة التي أجريناها والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: الحدود الزمنية والمكانية.

أولاً: الحدود المكانية.

تهتم هذه الدراسة أساسا بأساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات في إطار إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر. من خلال دراسة مؤسسات وقوائمها المالية.

ثانياً: الحدود الزمنية.

استغرقت هذه الدراسة شهرين من السداسي الثاني من سنة 2023، وذلك بدءاً من إعداد وتحضير للهيكل الموضوع، مروراً بجمع الوثائق والمعلومات اللازمة للإحاطة بجميع نواحي الموضوع، بما في ذلك التريص الذي أجريناه بمكتب محاسب المعتمد الأستاذ: عامر فراح.

الفرع الثاني: الحدود الموضوعية.

اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساساً بالمعلومات المالية وعملية الإفصاح عنها في المؤسسة، إضافة إلى النظام المحاسبي المالي البسيط المتعلق بمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا قوائمها المالية المتعلقة بذلك.

المبحث الثاني: دراسة تحليل ومقارنة الكشوف المالية لمؤسسات ذات نشاط حرفي.

سنحاول في هذا المبحث تحليل ومقارنة القوائم المالية بكلى النظامين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي المبسط الخاص بالكيانات الصغيرة مع متطلبات الإفصاح مرتكزة على قائمتين أساسيتين هما: الميزانية، وجدول النتائج وذلك على أساس توفر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية. **المطلب الأول: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة ذات نشاط حرفي (A) في 2022/12/31.**
الفرع الأول: الميزانية بتاريخ: 2022/12/31.

أولاً: حسب PCN

رقم/ح	الأصول	المبلغ الخام	الامتلاكات	المبلغ الصافي	رقم /ح	الخصوم	المبالغ
20	الاستثمارات	12260.00	4904.00	73356.00	11	أموال خاصة	284837.52
21	مصاريف اعدادية				12	أموال شخصية	
22	قيم معنوية				13	علاوات	
	أراضي				14	الاحتياطات	
24	تجهيزات مكتب				15	إعانات استثمارية	
25	تجهيزات اجتماعية				16	فارق اعادة التقييم	
28	استثمارات قيد التنفيذ				17	الأموال الخاصة	
					18	الأخرى	
					19	حسابات مابين	
						الوحدات	
						نتائج قيد التخصيص	
						مؤونات للخسائر	
						والتكاليف	
Σالمجموع		12260.00	4904.00	73356.00		Σالمجموع	284837.52
30	المخزونات				50	الديون	
31	بضاعة	5126315.37				حسابات الأصول	
	مواد أولية					الدائنة	
33	منتجات قيد الانجاز				52	ديون الاستثمار	7806.25
34	منتجات قيد التنفيذ				53	ديون المخزونات	1135292.86
35	منتجات تامة				54	مبالغ محتفظ بها	4860.00
36	فضلات ومهملات				55	ديون تجاه الشركات	12204.60
37	مخزونات موجودة في الخارج				56	ديون الاستغلال	21108.60
					57	تسبيقات تجارية	
					58	ديون مالية	

1169067.71	Σالمجموع					Σالمجموع	
174713.44	نتيجة الدورة	88	399997.39		399997.39	الذمم	40
			400000.00		400000.00	ح/ الخصوم المدينة	42
						حقوق الاستثمارات	43
			467656.62		467656.62	حقوق على مخزونات	44
						حقوق على شركاء	45
						تسبيقات /ع حساب	46
						تسبيقات/ع استغلال	47
						حقوق /ع زبائن	48
			353608.66		353608.66	أموال جاهزة	
			1621262.67		1621262.67	المجموع	
1628618.67	Σمجموع الخصوم		1628618.67	4904.00		Σمجموع الأصول	

ملحق رقم(01)

ثانيا حسب النظام المالي المبسط

الأصول	مبالغ الخام	اهتلاكات	مبالغ صافية	الخصوم	المبالغ
تشبيطات. م	73356.00		73356.00	رأس المال	284837
تشبيطات. ع					
تشبيطات أخرى	399997.00		399997.00		
مخزونات				مؤونة الأعباء	
استغلال السنة المالية				اقتراضات	7806.00
حصص أخرى	867656.00		867656.00	ديون الاستغلال	1135292.00
متاحات	353608.00		353608.00	ديون أخرى	25968.00
مجموع الأصول	1628618		1628618.00	مجموع الخصوم	1453905.00
الخسائر				الأرباح	174713.00
Σ الأصول			1628618.00	Σ الخصوم	1628618.00

ملحق رقم(02)

لشرح أهم الفروق الموجودة بين الميزانيتين:

أولاً: بالنسبة للأصول.

ح/20: مصاريف إعدادية أصبحت تشبيطات معنوية بمبلغ: 73356.00 دج

ح/42: حقوق الاستثمارات أصبحت تشبيطات أخرى بمبلغ: 399997.39 دج

ح/43: حقوق على مخزونات بمبلغ: 400000.00 دج

ح/45: تسبيقات عل الحساب بمبلغ: 467656.62 دج

• أصبحت حصص أخرى بمبلغ $467656.62 + 400000.00 = 867656.62$ دج

ح 48: أموال جاهزة أصبحت متاحات بمبلغ: 353608.66 دج

ثانياً: بالنسبة للخصوم.

ح /11: أموال شخصية أصبحت رأس المال بمبلغ: 284837.52 دج

ح/52: ديون الاستثمارات أصبحت إقتراضات وديون بمبلغ 7806.25 دج

ح/53: ديون المخزونات أصبحت ديون استغلال بمبلغ: 1135292.86 دج

ح/54: مبالغ محتفظ بها بمبلغ: 4860.00 دج

ح/56: ديون استغلال بمبلغ 21108.60 دج

• أصبحت ديون أخرى بمبلغ $4860.00 + 21108.60 = 25968.60$ دج

ح/88: نتيجة السنة المالية أصبحت نتيجة أرباح مالية بمبلغ: 174713.44 دج

الفرع الثاني: جدول حساب النتائج بتاريخ: 2022/12/31.

أولاً: حسب PCN

ر. ح	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		
80	هامش اجمالي		
80	هامش اجمالي		260523545
71	انتاج مباع		
72	انتاج مخزون		
73.	انتاج مؤسسة لحاجتها الخاصة		
74	اداءات مقدمة		
75	تحويل تكاليف الانتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة	198402305	
62	خدمات		
81	القيمة المضافة	198402305	260523545
81	القيمة المضافة		62121240
77	نواتج متنوعة		
78	تحويل تكاليف الاستغلال		
63	مصاريف المستخدمين		
64	الضرائب والرسوم	35787060	
65	مصاريف مالية	7609100	
66	مصاريف متنوعة	1008536	
68	مصاريف الاستهلاك والمؤونات		
83	نتيجة الاستغلال	44404696	62121240
79	نواتج خارج الاستهلاك		
69	تكاليف خارج الاستغلال	245200	
84	نتيجة خارج الاستغلال	245200	

17716544		نتيجة الاستغلال	83
	245200	نتيجة خارج الاستغلال	84
17471344	6121100	نتيجة الاجمالية للسنة المالية	880
6121100		ضرائب على أرباح الشركات	889
17471344		نتيجة السنة المالية	88

ملحق رقم (03)

ثانيا: حسب النظام المالي المبسط

المبالغ	البيان
2605235	رقم الأعمال منتجات أخرى
2605235	مجموع انتاج السنة المالية (01)
1984023	مشتريات
433961	مصاريف:
12537	رسوم
	مصاريف أخرى عامة
2430522	مجموع النفقات (02)
174713	النتيجة المالية للدورة (01)-(02)=03
	استنتاجات:
	تقرير الخسارة
	حسومات أخرى
	مجموع مستنتاجات (04)
	يعاد الى:
	اهتلاك الغير مخصص
	مؤونات الغير مخصومة
	مصاريف أخرى غير مخصومة
	متاحات أخرى
	مجموع الايرادات (05)
174713	النتيجة الجبائية المالية (3)-(04)+(05)

ملحق رقم (04)

شرح أهم الفروق الموجودة بين الجدولين:

ح/71: إنتاج مباع أصبحت رقم أعمال بمبلغ 2605235.45 دج

ح/61: مواد ولوازم مستهلكة أصبحت مشتريات بمبلغ 1984023.05 دج

ح/63: مصاريف المستخدمين بمبلغ: 357870.60 دج

ح/64: الضرائب والرسوم بمبلغ: 76091.00 دج

*أصبحت الرسوم بمبلغ: 76091.00+357870.6=433961.6

ح/65: مصاريف مالية بمبلغ: 10085.36

ح/69: تكاليف خارج الاستغلال بمبلغ: 2452.00

أصبحت مصاريف الأخرى عمدة بمبلغ: 10085.36+2452.00=12537.36

المطلب الثاني: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة (B) ذات نشاط حرفي في: 2022/12/31.

الفرع الأول: الميزانية بتاريخ: 2022/12/31

أولاً: حسب PCN

ر.ج	الأصول	المبلغ الخام	الاهتلاكات	المبلغ لصافي	ر.ح	الخصوم	المبالغ
	الاستثمارات					أموال أخرى	
20	مصاريف اعدادية				11	أموال شخصية	584393.00
21	قيم معنوية				12	علاوات	
22	أراضي				13	الاحتياطات	
					14	اعانات الاستثمارات	
					15	فرق اعادة تقييم	
					16	الأموال الخاصة الأخرى	
24	تجهيزات انتاج	4316422.44	3309272.48	1007169.96	17	حسابات ما بين الوحدات	
25	تجهيزات اجتماعية				18	نتائج قيد التخصيص	705218.27
28	استثمارات قيد التنفيذ				19	مؤونات للخسائر والتكاليف	
	Σالمجموع	413422.44	3309272.48	1007169.96		Σالمجموع	-120825.27
	المخزونات					الديون	
30	بضاعة				50	حسابات الأصول الدائنة	
31	مواد ولوازم	5126315.37		5126315.37	52	ديون الاستثمارات	

33	منتجات ن. مصنعة				53	ديون المخزونات	6817763.05
34	منتجات قيد التنفيذ				54	مبالغ مختفظ بها	1542416.10
35	منتجات منجزة				55	ديون اتجاه الشركات	
36	فضلات ومهمات				56	ديون الاستغلال	368391.44
37	مخزونات موجودة في الخارج				57	تسبيقات تجارية	362976.18
	Σالمجموع	5126315.37		5126315.37	58	ديون مالية	
	الذمم					Σالمجموع	9091546.77
40	حسابات الخصوم المالية						
42	حقوق الاستثمارات	456279.99		456279.99			
43	حقوق على المخزونات						
44	حقوق على الشركاء						
45	تسبيقات على الحساب	1234688.83		1234688.83			
46	تسبيقات قيد الاستغلال	803443.00		803443.00			
47	حقوق على الزبائن	-21059.88		-21059.88			
48	أموال جاهزة	828711.23		828711.23			
	Σالمجموع	3302043.17		3302043.17			
					88	ن. السنة المالية	
	Σمجموع الأصول	12744800.98	3309272.48	9435528.50		Σمجموع الخصوم	9435528.50

الملحق رقم (05)

ثانيا حسب النظام المالي المبسط

الأصول	المبلغ الخام	الامتلاكات	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
تثبيات.ع				رأس المال	-120825
تثبيات.ع	4316442	3309272	1007169		
تثبيات.أ	456279		456279		
مخزونات	5126315		5126315	مؤونات الأعباء	-11856
استغلال السنة المالية	21059-		-21059	اقتراضات	
حصص أخرى	791581		791581	د.الاستغلال	
متاحات	828711		828711	د.أخرى	7856877
مجموع الأصول نتيجة الخسائر المالية	11498275	3309272	8189003	مجموع الخصوم نتيجة الأرباح	7724196 464807
Σالأصول			8189003	Σالخصوم	8189003

الملحق رقم(06)

الشرح أهم الفروق الموجودة بين الميزانيتين:

أولاً: بالنسبة للأصول.

- ح/24: تجهيزات إنتاج أصبحت تثبيات عينية بمبلغ: 1007169.96دج
 ح/31: مواد ولوازم أصبحت مخزونات بمبلغ: 5126315.37 دج
 ح/42: حقوق الاستثمارات أصبحت تثبيات أخرى بمبلغ: 456279.99 دج
 ح/45: تسبيقات على الحساب بمبلغ: 467656.62 دج
 ح/46: تسبيقات على الاستغلال بمبلغ: 803443.00دج
 -أصبحت حصص أخرى بمبلغ: 791586دج
 ح/47: حقوق على الزبائن أصبح استغلال السنة المالية بمبلغ: 21059.88-
 ح/ 48: أموال جاهزة أصبحت متاحات بمبلغ: 828711.23دج

ثانياً: بالنسبة للخصوم

- ح/11: أموال شخصية بمبلغ: 584393.00دج.
 ح/18: نتائج قيد تخصيص بمبلغ: 705218.27 د ج.
 - أصبحت رأس المال بمبلغ: 584393.00+705218.27=-120825.27 د ج .

- ح/53: ديون المخزونات بمبلغ: 6817763.05 د.ج.
- ح/54: مبالغ محتفظ بها بمبلغ: 1542416.10 د.ج.
- أصبحت ديون استغلال بمبلغ: 11856- د.ج.
- ح/56: ديون استغلال بمبلغ: 368391.44 د.ج.
- ح/57: تسبيقات تجارية بمبلغ: 362976.18 د.ج.
- أصبحت الديون الأخرى بمبلغ: 7856877 د.ج.
- ح/88: نتيجة السنة المالية أصبحت نتيجة أرباح مالية بمبلغ 464807 د.ج.
- الفرع الثاني: جدول حساب النتائج بتاريخ 2022/12/31
- أولاً: حسب PCN

ر.ح	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		
80	هامش إجمالي		
80	هامش إجمالي		6281200.00
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزون		
73.	إنتاج مؤسسة لحاجتها الخاصة		
74	اداءات مقدمة		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة	5295950.00	
62	خدمات		
81	القيمة المضافة	5295950.00	6281200.00

985250.00		القيمة المضافة	81
		نواتج متنوعة	77
		تحويل تكاليف الاستغلال	78
		مصاريف المستخدمين	63
	303080.48	الضرائب والرسوم	64
	193316.00	مصاريف مالية	65
	24046.52	مصاريف متنوعة	66
		مصاريف الاستهلاك والمؤنات	68
985250.00	520443.00	نتيجة الاستغلال	83
		نواتج خارج الاستهلاك	79
		تكاليف خارج الاستغلال	69
		نتيجة خارج الاستغلال	84
464807.00		نتيجة الاستغلال	83
		نتيجة خارج الاستغلال	84
464807.00		نتيجة الاجمالية للسنة المالية	880
		ضرائب على أرباح الشركات	889
464807.00		نتيجة السنة المالية	88

الملحق رقم (07)

ثانيا: حسب النظام المالي المبسط

المبالغ	البيان
6281200	رقم الأعمال منتجات أخرى
6281200	مجموع انتاج السنة المالية (01)
5295950	مشتريات
	مصاريف:
520443	رسوم
	مصاريف أخرى عامة

5816393	مجموع النفقات (02)
464807	النتيجة المالية للدورة (01)-(02)=03
	استنتاجات: تقرير الخسارة
	حسومات أخرى
	مجموع مستنتجات (04)
	يعاد الى:
	اهتلاك الغير مخصص مؤونات الغير مخصصة مصاريف أخرى غير مخصصة متاحات أخرى
	مجموع الإيرادات (05)
464807	النتيجة الجبائية المالية (3)-(04)+(05)

الملحق رقم (08)

شرح أهم الفروق الموجودة بين الجدولين:

- ح/71: انتاج مباع أصبحت رقم الأعمال بمبلغ: 6281200.00 د.ج
- ح/61: مواد ولوازم مستهلكة أصبحت مشتريات بمبلغ: 5295950.00 د.ج.
- ح/63: مصاريف المستخدمين بمبلغ: 303080.48 د.ج.
- ح/64: الضرائب والرسوم بمبلغ: 24046.52 د.ج.
- ح/66: مصاريف متنوعة بمبلغ: 24046.52 د.ج.
- أصبحت رسوم بمبلغ: 5220443.00=24046.52+193316.00+303080.48 د.ج.

المطلب الثالث: تقديم القوائم المالية للمؤسسة المالية الصغيرة (C) ذات نشاط حرفي.

الفرع الأول: الميزانية بتاريخ: 2022/12/31.

أولاً: حسب PCN

رقم/ح	الأصول	المبلغ الخام	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	رقم /ح	الخصوم	المبالغ
20	الاستثمارات				11	أموال خاصة	11650147.98
21	مصاريف				12	أموال شخصية	
22	اعدادية				13	علاوات	
	قيم معنوية				14	الاحتياطات	
	أراضي				15	إعانات استثمارية	
24			1696433.64	1092950.17	16	فارق اعادة التقييم	
25	تجهيزات انتاج	2789383.80			17	الأموال الخاصة	
28	تجهيزات				18	الأخرى	
	اجتماعية				19	حسابات مابين	
	استثمارات قيد					الوحدات	
	التنفيد					نتائج قيد التخصيص	
						مؤونات للخسائر	
						والتكاليف	
Σالمجموع		2789383.80	1696433.64	1092950.17	Σالمجموع		11650147.98
30	المخزونات				50		
31	بضاعة					الديون	10502.75
	مواد أولية				52	حسابات الأصول	
33	منتجات قيد				53	الدائنة	
	الانجاز					ديون الاستثمار	34032.00
34	منتجات قيد				54	ديون المخزونات	
	التنفيد				55		
35	منتجات تامة				56	مبالغ محتفظ بها	109966.24
	فضلات ومهملات				57	ديون تجاه الشركات	30624.05
36					58	ديون الاستغلال	
	مخزونات					تسبيقات تجارية	
37	موجودة في					ديون مالية	
	الخارج						
	Σالمجموع				Σالمجموع		185125.04
40	الذمم						
	ح/الخصوم						

						المدينة	42
						حقوق	43
						الاستثمارات	44
						حقوق على	45
						مخزونات	46
						حقوق على	47
						شركاء	48
					3492573.75	تسبيقات /ع/ح	
					964057.80	تسبيقات/ع	
					75140.44	استغلال	
					6757166.27	حقوق /ع	
						زبائن	
						أموال جاهزة	
			1621262.67		11288938.26	المجموع	
546615.41	نتيجة الدورة	88					
12381888.43	Σمجموع الخصوم		12381888.43	1696433.63	14078322.06	Σمجموع الأصول	

الملحق رقم (09)

ثانيا: حسب النظام المالي المبسط

الأصول	المبلغ الخام	الامتلاكات	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
تشبيكات.ع				رأس المال	11650147
تشبيكات.ع	2789383	1696433	1092950		
تشبيكات.أ					
مخزونات				مؤونات الأعباء	
استغلال السنة المالية	75140		75140	اقتراضات	10502
حصص أخرى	4400609		4400609	د.الاستغلال	
متاحات	6757166		6757166	د.أخرى	7856877
مجموع الأصول	14022300	1696433	12325866	مجموع الخصوم	11779250
نتيجة الخسائر المالية				نتيجة الأرباح	546615
Σالأصول			12325866	Σالخصوم	12325866

الملحق رقم (10)

شرح أهم الفروق الموجودة بين الميزانيتين:

أولاً: بالنسبة للأصول.

ح/24: تجهيزات إنتاج أصبحت تشيئات عينية بمبلغ: 1092950.17 دج

ح/45: تسبيقات على الحساب بمبلغ: 3492573.57 دج

ح/46: تسبيقات على الاستغلال بمبلغ: 964057.80 دج

- أصبحت حصص أخرى بمبلغ: 4400609 دج

ح / 47: حقوق على الزبائن أصبح استغلال السنة المالية بمبلغ: 75140.44 دج

ح 48: أموال جاهزة أصبحت متاحات بمبلغ: 6757166.27 دج

ثانياً: بالنسبة للخصوم

ح/11: أموال شخصية أصبحت رأس المال بمبلغ 11650147.98 د.

ح/52: ديون استثمارات أصبحت إقتراضات وديون بمبلغ 10502.75 دج

ح/54: مبالغ محتفظ بها بمبلغ 34032.00 دج.

ح/56: ديون استغلال بمبلغ: 109966.24 دج.

ح/57: تسبيقات تجارية بمبلغ: 30624.05 دج.

- أصبحت ديون أخرى بمبلغ: 118600 دج.

ح/88: نتيجة السنة المالية أصبحت نتيجة أرباح مالية بمبلغ: 546615.41 دج

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج بتاريخ 31/12/2012.

أولاً: حسب PCN

ر.ح	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		
80	هامش إجمالي		
80	هامش إجمالي		14589690.00
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزون		
73.	إنتاج مؤسسة لحاجتها الخاصة		
74	اداءات مقدمة		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة	12533568.81	
62	خدمات		

14589690.00	12533568.81	القيمة المضافة	81
2056121.19		القيمة المضافة	81
		نواتج متنوعة	77
		تحويل تكاليف الاستغلال	78
		مصاريف المستخدمين	63
	769996.80	الضرائب والرسوم	64
	361793.80	مصاريف مالية	65
	38126.79	مصاريف متنوعة	66
	341808.39	مصاريف الاستهلاك والموثقات	68
2056121.19	1509505.78	نتيجة الاستغلال	83
		نواتج خارج الاستهلاك	79
		تكاليف خارج الاستغلال	69
		نتيجة خارج الاستغلال	84
546615.41		نتيجة الاستغلال	83
		نتيجة خارج الاستغلال	84
546615.41		نتيجة الإجمالية للسنة المالية	880
29830.00	2983.00	ضرائب على أرباح الشركات	889
546615.41		نتيجة السنة المالية	88

الملحق رقم (11)

ثانيا: حسب النظام المالي المبسط

المبالغ	البيان
14589690	رقم الأعمال منتجات أخرى
14589690	مجموع إنتاج السنة المالية (01)
12533568	مشتريات
1129571	مصاريف: رسوم
379935	مصاريف أخرى عامة
14043075	مجموع النفقات (02)
546615	النتيجة المالية للدورة (01)-(02)=03
	استنتاجات: تقرير الخسارة
	حسومات أخرى
	مجموع مستنتاجات (04)
	يعاد إلى:
	اهتلاك الغير مخصص مؤونات الغير مخصصة مصاريف أخرى غير مخصصة متاحات أخرى
	مجموع الإيرادات (05)
546615	النتيجة الجبائية المالية (3)-(04)+(05)

الملحق رقم (12)

شرح أهم الفروق الموجودة بين الجدولين:

- ح/71: إنتاج مباع أصبحت رقم أعمال بمبلغ: 14589690.00 دج
- ح/61: مواد ولوازم مستهلكة أصبحت مشتريات بمبلغ: 12533568.81 دج
- ح/63: مصاريف المستخدمين بمبلغ: 767776.80 دج

ح/64: الضرائب والرسوم بمبلغ: 361793.80 دج

- أصبحت رسوم بمبلغ: 767776.80+361793.80-1129570 دج

ح/65: مصاريف مالية بمبلغ: 38126.79 دج

ح/68: مصاريف الإستهلاكات والمؤونات بمبلغ: 341808.39 دج

- أصبحت مصاريف أخرى عامة بمبلغ: 379935-341808.3938126.79 دج

المطلب الرابع: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: الميزانية بتاريخ: 2022/12/31.

أولاً: حسب PCN

رقم/ح	الأصول	المبلغ الخام	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	رقم / ح	الخصوم	المبالغ
20	الاستثمارات	25000.00	25000.00		11	أموال خاصة	10169021.01
21	مصاريف				12	أموال شخصية	
22	اعدادية				13	علاوات	
	قيم معنوية				14	الاحتياطات	
	أراضي				15	إعانات استثمارية	
24	فارق اعادة التقييم		1696433.64	1092950.17	16	الأموال الخاصة	
25	تجهيزات انتاج	2789383.80			17	الأخرى	
28	تجهيزات				18	حسابات مابين	
	اجتماعية				19	الوحدات	
	استثمارات قيد					نتائج قيد التخصيص	
	التنفيد					مؤونات للخسائر	
						والتكاليف	
Σالمجموع		19544690.32	10028090.67	9516599.65	Σالمجموع		10169021.01
30	المخزونات				50	الديون	
31	بضاعة				52	حسابات الأصول	7965000.00
33	مواد أولية				53	الدائنة	
	منتجات قيد				54	ديون الاستثمار	
	الانجاز				55	ديون المخزونات	
34	منتجات قيد				56	مبالغ محتفظ بها	96458.35
35	التنفيد				57	ديون تجاه الشركات	3009239.62
	منتجات تامة				58	ديون الاستغلال	6784463.63
36	فضلات ومهملات					تسبيقات تجارية	
						ديون مالية	

						مخزونات موجودة في الخارج	37
17855161.60	Σ المجموع					Σ المجموع	
			22766.14		22766.14	الذمم ح/الخصوم المدينة	40
			1593545.17		1593545.17	حقوق الاستثمارات	42 43
						حقوق على مخزونات	44
						حقوق على شركاء	45 46
			9823778.67		9823778.67	تسبيقات /ع/ح تسبيقات/ع	47
			989718.24		989718.24	استغلال حقوق /ع	48
			8310676.74		6757166.27	زبائن أموال جاهزة	
			30740484.96		20740484.96	المجموع	
223292.00	نتيجة الدورة	88					
30257084.61	Σمجموع الخصوم		30257084.61	10028090.67	40285175.28	Σ مجموع الأصول	

ملحق رقم (13)

ثانيا: حسب النظام المالي المبسط

المبالغ	الخصوم	المبالغ الصافية	الامتلاكات	المبلغ الخام	الأصول
10169021	رأس المال	-25000		-25000	تثبيات.ع
		9516599	10003090	19519690	تثبيات.ع
		1593545		1593545	تثبيات.أ
	مؤونات الأعباء				مخزونات
	اقتراضات	989718		989718	استغلال السنة المالية

10225513	د.الاستغلال	9846544		9846544	حصص أخرى
7629648	د.أخرى	8310676		8310676	متاحات
28024182 2207902	مجموع الخصوم نتيجة الأرباح	30232084	10003090	40235175	مجموع الأصول نتيجة الخسائر المالية
30232084	Σ الخصوم	30232084			Σ الأصول

ملحق رقم (14)

شرح أهم الفروق الموجودة بين الميزانيتين:

أولا بالنسبة للأصول:

- ح/20: مصاريف اعدادية أصبحت تثبيتات معنوية بمبلغ: 25000.00 دج.
- ح/24: تجهيزات انتاج أبحت تثبيتات عينية بمبلغ: 9516559.65 دج.
- ح/40: حسابات الخصوم المدينة بمبلغ: 22766.44 دج.
- ح/45: تسبيقات عل الحساب بمبلغ: 9823778.67 دج
- أصبحت حصص أخرى بمبلغ $9846544 = 9823778.67 + 22766.44$ دج.
- ح/42: حقوق الاستثمارات أصبحت تثبيتات أخرى بمبلغ: 1593545.17 دج
- ح/47: حقوق على الزبائن أصبح استغلال السنة المالية بمبلغ: 989718.24 دج
- ح/48: أموال جاهزة أصبحت متاحات بمبلغ: 8310676.74 دج

ثانياً بالنسبة للخصوم:

- ح/11: أموال شخصية أصبحت رأس المال بمبلغ: 10169021.01 دج
- ح/52: ديون استثمارات بمبلغ 7965000.00 دج
- ح/54: مبالغ محتفظ بها بمبلغ 96458.35 دج
- ح/56: ديون استغلال بمبلغ 3009239.62 دج
- ح/57: تسبيقات تجارية بمبلغ: 6784463.63 دج
- أصبحت ديون الاستغلال بمبلغ: 10225513 دج
- أصبحت ديون أخرى بمبلغ: 7629648 دج
- ح/88: نتيجة السنة المالية أصبحت نتيجة أرباح مالية بمبلغ: 2207902 دج

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج بتاريخ 2022/12/31.

أولاً: حسب PCN

ر.ح	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		
80	هامش إجمالي		
80	هامش إجمالي		26797970.71
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزون		
73	إنتاج مؤسسة لحاجتها الخاصة		
74	اداءات مقدمة		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة	15754361.03	
62	خدمات	2318475.24	
81	القيمة المضافة	18072836.27	26797970.71
81	القيمة المضافة		8725134.44
77	نواتج متنوعة		
78	تحويل تكاليف الاستغلال		
63	مصاريف المستخدمين		
64	الضرائب والرسوم	1744820.00	
65	مصاريف مالية	1236608.91	
66	مصاريف متنوعة	238733.52	
68	مصاريف الاستهلاك والموؤنات	3084756.83	
83	نتيجة الاستغلال	6492232.44	8725134.44
79	نواتج خارج الاستهلاك		
69	تكاليف خارج الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
83	نتيجة الاستغلال		2232902.00

84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	نتيجة الإجمالية للسنة المالية	2232902.00	
889	ضرائب على أرباح الشركات	387682.40	387682.40
88	نتيجة السنة المالية	2232902.00	

الملحق رقم (14)

ثانيا: حسب النظام المالي المبسط.

المبالغ	البيان
26797970	رقم الأعمال منتجات أخرى
26797970	مجموع انتاج السنة المالية (01)
15779361	مشتريات
	مصاريف:
5725950	رسوم
3084756	مصاريف أخرى عامة
24590069	مجموع النفقات (02)
2207902	النتيجة المالية للدورة (01)-(02)=03
	استنتاجات:
	تقرير الخسارة
	حسومات أخرى
	مجموع مستنتاجات (04)
	يعاد الى:
	اهتلاك الغير مخصص
	مؤونات الغير مخصصة
	مصاريف أخرى غير مخصصة
	متاحات أخرى
	مجموع الايرادات (05)
2207902	النتيجة الجبائية المالية (3)-(04)+(05)

ملحق رقم (16)

شرح أهم الفروق الموجودة بين الجدولين:

ح/71: إنتاج مباع أصبحت رقم أعمال بمبلغ: 26797970.71 دج

ح/61: مواد ولوازم مستهلكة أصبحت مشتريات بمبلغ: 15779361.03 دج

ح/62: خدمات بمبلغ: 2318475.24 دج

ح/63: مصاريف المستخدمين بمبلغ: 1744820.00 دج

ح/64: الضرائب والرسوم بمبلغ: 1236602.91 دج

ح/65: مصاريف مالية بمبلغ 238733.52 دج

ح/66: مصاريف متنوعة بمبلغ: 187319.18 دج

ح/68: مصاريف الاستهلاكات والموثقات بمبلغ: 3084756.83 دج

- أصبحت رسوم بمبلغ: 5725950 دج

- أصبحت مصاريف أخرى عامة بمبلغ: 3084756 دج

التحليل ومناقشة القوائم المالية السابقة:

بعد ما تم عرض وشرح والإفصاح عن الميزانية، جدول حسابات النتائج بكلا النظامين سنحاول تحليل أهم الفروقات المفصّل عنها في القوائم المالية مركزين على القوائم المالية للكيانات الصغيرة ومدى ملائمتها للنظام المحاسبي المالي وهل تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

للقيام بالمقارنة بين القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المبسط لا بد من التذكير بأن القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي الناتج عن تطبيق مرجع ما، وبالرجوع إلى أهداف المخطط المحاسبي الوطني فإنه يستجيب لحاجات محدودة

نذكر منها:

▪ تحديد الضريبة على الأرباح.

▪ حاجات إحصائية (تحديد الناتج الوطني).

أما الهدف من النظام المحاسبي المبسط هو تقديم إطار مفاهيمي يخدم أساسا المساهمين ثم بعد ذلك الأطراف الأخرى مثل البنوك والموردين والزبائن وإدارة الضرائب ... إلخ، ولأن المستعملين الأساسيين المستهدفين هم المساهمين في النظام المحاسبي، عوض إدارة الضرائب في المخطط القديم فقد أصبحت المعلومات كمية ونوعية في نفس الوقت.

أولاً: التغيرات الواردة في الميزانية.

تصنيف الأصول في المخطط المحاسبي الوطني هو حسب درجة السيولة وفي الخصوم حسب درجة الاستحقاقية، أما التصنيف بالنسبة للنظام المحاسبي المبسط هو حسب الدوري وغير الدوري، فالأصول غير الدورية هي العناصر التي سيتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في 12 شهراً التالية

للإقفال، وكذلك الخصوم غير الدورية هي الخصوم التي يتم إطفائها في أجل يتجاوز 12 أما الخصوم الدورية فهي التي يتم إطفائها خلال 12 شهرًا التالية لتاريخ الإقفال.

أما من حيث الشكل فنجد أن ميزانية النظام المحاسبي بسيطة وواضحة وسهلة الفهم على عكس ميزانية في PCN فهي معقدة وغير واضحة.

تعتمد الميزانية حسب المخطط المحاسبي الوطني على معيار درجة السيولة المتزايدة (تصاعديا) في ترتيب الأصول ومعيار درجة الاستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم، لكن هذا المعيار ليس محترما تماما، فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة استثمارية كسندات المساهمة مثلا مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات على الرغم من عدم ارتباطها بدور الاستغلال مثل حقوق الاستثمار، أما سب النظام المحاسبي المبسط فيعتمد على معيارين مزدوجين للتصنيف:

أولا: المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتمي إلى أحد الدورات المالية التالية:

- دورة الاستثمار: أصول غير دورية، أصول دورية.

- دورة الاستغلال: خصوم دورة، أموال خاصة.

- دورة التمويل: خصوم غير دورية.

مثال: في هذه الحالة كل ما هو استثمار مالي، سندات المساهمة سندات التوظيف طويلة الأجل، الافتراضات طويلة الأجل تصعد إلى دورة الاستثمار في الأعلى ضمن الأصول غير الدورية.

ثانيا: بالإضافة إلى المعيار السابق يطبق أيضا معيار السيولة، فكل ما هو قصير الأجل ضمن الافتراضات مثلا أو كل ما هو سندات توظيف قصيرة الأجل يرتب ضمن الأصول الدورية.

وكل ما هو قروض بنكية مثلا مستحقة في أقل من 12 شهرا (الجزء المستحق) توضع ضمن الخصوم الدورية.

ثانياً: التغيرات الواردة في جدول حساب النتائج.

من حيث الشكل فجدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المبسط هو ما أكثر تفصيل من هو عليه في المخطط المحاسبي الوطني حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي للاستغلال النتيجة قبل الاهتلاك وقبل السياسة المالية، يطرح فقط مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم لم يطرح إلا المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك، كما هو معمول به في المخطط المحاسبي الوطني.

حيث تصنيف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف الثامن.

- نتيجة الاستغلال في ح/ 83.
- نتيجة خارج الاستغلال في ح/ 84.
- النتيجة الإجمالية (قبل الضريبة) في ح/ 880؛

- أما نتيجة الدورة (النتيجة الصافية) فتسجل في ح/ 88؛
 - إيرادات ونفقات خارج الاستغلال (ح/ 79، ح 69) تكون عنصر من عناصر النتائج؛
 - تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة.
- تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها وحسب وظيفتها والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في المخطط المحاسبي الوطني (الصنف (8) ، بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة هذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية.
- بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات وصنف الإيرادات، بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادات أو نقصان نتيجة الدورة تظهر في ح/ 12.
- عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الاستغلال، تضاف العناصر الاستثنائية على سبيل البيان في قائمة النتائج.
- تحسب الضريبة على الأرباح وعلى أساس نتيجة الدورة.
- ومن الملاحظ أن النظام المحاسبي المبسط معلومات مالية سهلة وقابلة للفهم في ظل أشكال ومحتويات القوائم المالية الأساسية وملحقاتها الإلزامية الإفصاح بها.
- يقدم النظام المحاسبي المبسط معلومات مالية قابلة للمقارنة في ظل المبادئ المعايير والإجراءات المحاسبية التي جاء بها، يهدف إلى معرفة مدى قدرة النظام المحاسبي المبسط على توفير معلومات مالية موثوق بها وبالتالي الاعتماد عليها كأساس لاتخاذ مختلف القرارات.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تم في هذا الفصل دراسة الجداول المالية التي تم دارستها في الجانب النظري وذلك من أجل كيفية حساب الجداول المالية حسب النظام المحاسبي المبسط، وتم كذلك عرض وشرح والإفصاح عن الميزانية، جدول حسابات النتائج ومنها استخرجنا الحسابات الجديدة المطبقة الكيانات الصغيرة. أما بالنسبة للدراسة التطبيقية فنجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيقها للكشوفات المالية وفق ما نص عليه القانون والتنظيمات والتشريعات، حيث تساهم هذه الكشوفات المالية في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة بما لها وما عليها بكل شفافية، وذلك من خلال إعدادها للميزانية وجدول حسابات النتائج.



الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع النظام المحاسبي المالي وما نتج عنه من نظام محاسبي مبسط خاص بالمؤسسات الصغيرة ذات النشاط الحرفي في الجزائر الذي خصص له بابا كاملا من خلال القرار المؤرخ 26 يوليو 2008 إشكالية البحث التي حول ما المقصود بالمحاسبة المبسطة بين النظام المحاسبي والتشريع الجبائي؟

قصد تنميط المخطط المحاسبي الوطني وتطوير مخرجاته إلى النسق الدولي، بما يسمح بقراءة هذه الأخيرة من قبل مختلف الأطراف، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وذلك لأجل تسهيل اتخاذ مختلف القرارات وخاصة القرارات المتعلقة بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية.

تماشيا مع سعي المنظمات المهنية خصوصا ذات الطابع الدولي منها إلى العمل على تحقيق التوافق في مجال الممارسات المحاسبية وذلك بتوحيد طرق القياس والإفصاح عن المعلومات، بالشكل الذي يضمن فاعليتها في مختلف استخدامات المستعملين، خصوصا المستثمرين. وتمكينهم من معرفة وتشخيص أداء المؤسسات، وذلك عن طريق إعطاء الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها.

بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي جاء نتيجة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ولمواكبة التطورات الاقتصادية في العالم فليس من المعقول دولة تريد أن تلحق بالركب العالمي والاندماج فيه دون أن تواكب ما جاء فيه فكانت استراتيجية وتركيبية النظام المحاسبي المالي مبنية على معايير المحاسبية الدولية ومعايير الدولية للتقارير المالية، إلا أن تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغيرة ذات النشاط الحرفي فلم يراعي بذلك خصوصية هذه الأخيرة التي عانت جراء التطبيق هذا النظام.

نتائج اختيار الفرضيات

- وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليهم في المقدمة، وعلى أساس هذه الاعتبارات يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من هذا البحث في النقاط التالية:
- أصدرت السلطات الجزائرية العديد من النصوص والمراسيم القانونية بهدف شرح وتوضيل مختلف المبادئ والقواعد المتبناة من النظام المحاسبي المالي موضوعها المحاسبة المبسطة؛
 - حرص النظام المحاسبي المالي على توفير خاصية الشفافية في القوائم المالية وهذا من خلال الملحق الذي ألزم المؤسسات الخاضعة له على تقديمه؛
 - من بين الاستحداث التي جاء بها النظام المحاسبي المالي النظام المحاسبي المبسط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ للكيانات الصغيرة نظام محاسبي خاص بها يدعى بالمحاسبة المبسطة يختلف عن المحاسبة المواجهة للكيانات الكبيرة.
 - يتميز النظام المحاسبي المبسط بقوائم مالية بسيطة وسهلة.

- الإفصاح الذي تحدثنا عنه وهو أن يتم الإفصاح عن المعلومات بشكل لا يجعل التقارير المالية مضللة أي يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية؛ كما أن أغلب المعالجات الجبائية في هذا النوع من المؤسسات الحرفية يدخل ضمن النظام الضريبي الجزائري.
 - من خلال مجموعة النتائج أعلاه يمكن القول إن الفرضيات المعروضة في مقدمة الدراسة مقبولة.
- الاقتراحات:

- من خلال ما تطرقنا إليه في الدراسة والمباحث المبينة في الفصلين السابقين وسعياً لإعطاء فائدة أكبر لهذا البحث يمكن في هذا المجال أن نقدم بعض التوصيات، نرى بأن العمل بها سوف يساهم في تسهيل تطبيق النظام المحاسبي المبسط:
 - أن يتم عصنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يجعلها قادرة على مواكبة التطورات الوطنية والعالمية وتكون قادرة على المنافسة الاستمرارية لذلك تم اقتراح برنامج تحت اسم -HIRFATY- مخصص لفئة النشاطات الصغيرة والذي يكمن في موقع الكتروني وتطبيق يسمح لهذه الأنشطة بتسهيل كل الخدمات الموجهة إليهم وكذلك لمواكبة التطورات التي تطرأ على المستويين الوطني والعالمي وكذلك توضيح معلومة النظام المحاسبي الملزمة على تطبيقه كون ثلاثه لها من جهة امكانياتها المادية والبشرية.
- أفاق الدراسة

- تناولت هذه الدراسة موضوع المحاسبة المبسطة في الجزائر بين النظام المحاسبي والتشريع الجبائي فكانت الدراسة من خلال الدراسة تطرقنا الى مدى تلائم المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة كما كانت الدراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تطرقنا الى تقييم القوائم المالية المنتمة للنظام المحاسبي المبسط، ويمكن مواصلة الدراسة في هذا الموضوع من عدة جوانب أخرى مثل موضوع إصلاحات النظام المحاسبي المالي المبسط في الجزائر.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. عوينات فريد-كويسي محمد-مهاواة لعبيدي، نظام المحاسبة المبسطة في المؤسسات الصغيرة، <https://www.asjp.cerist.dz>، 30/06/2016
2. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.
4. مرزوقي مرزوقي، حولي محمد المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة حمه لخضر بالوادي، المجلد، 01، ديسمبر 2017.
5. لجنة م. ص. ز. ع، النظام المحاسبي المالي.
6. ريم ذبيبة، سميحة عياشي عمر، نصيرة خلايفة: (2018) تطبيق نموذج المحاسبة المبسطة كداعم للإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية المصغرة في ظل SCF، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
7. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
8. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.
9. الفقرة 09 من الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي على أن مستخدمي القوائم المالية هم: المساهمون، العاملون، المقرضون، الزبائن، الدولة والهيئات العمومية، الموردون، الدائنون الآخرون.
10. مهاواة أمال، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
11. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص 330، للاطلاع أكثر يمكن الرجوع الى:
12. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، في مجالات: القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.
13. المادة 43: طبقا للمادتين 5 و 22 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، تخضع الكيانات الصغيرة التي تستجيب لشروط النشاط ورقم الأعمال وعدد المستخدمين الى محاسبة

مبسطة والتي تسمى بمحاسبة الخزينة، إذا وقع اختيارها على طريق أخرى، وتخضع إلى إعداد كشوف مالية خاصة.

14. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.



الملاحق

2-RENSEIGNEMENTS RELATIFS A LA DETERMINATION DU RESULTAT

Exercice: du 01/01/16 au 31/12/16

RUBRIQUES	MONTANTS (En dinars)
-Chiffre d'Affaires sur ventes ou prestations de services	
-Autres produits (ou recettes)	
-Total des recettes (a)	
-Marchandises, matières et fournitures consommées	
-Charges déductibles:	
* Frais généraux:	
* Autres charges:	
-Total des dépenses (b)	
-Résultat comptable de l'exercice (a)-(b) = (c)	
A déduire:	
- Report déficitaire:	
- Autres déductions:	
-Total à déduire (d)	
- A réintégrer	
-Amortissement non déductible	
-Provisions non déductibles	
-Autres charges non déductibles	
-Autres	
-Total à réintégrer (e)	
TOTAL FISCAL DE L'EXERCICE	

IMPORTANT

arrondir au dinar le plus voisin: Toute somme inférieure à 50 centimes est à négliger et toute somme égale ou supérieure à 50 centimes est comptée pour un dinar.

-Les contribuables soumis au régime simplifié doivent tenir et présenter à toute réquisition de l'inspecteur des impôts:
1) Un livre de recettes et de dépenses coté et paraphé par l'inspecteur des impôts
2) Un livre d'inventaire

NB:Voire attention est attirée sur le fait que les charges suivantes ne sont pas déductibles:
-Charges personnelles (loyers, eau, électricité, téléphone, etc...) des locaux non utilisés pour les besoins de l'exploitation

Si il s'agit d'une déclaration faite à la suite de création d'entreprise ou de cessation d'activité, indiquer ci-dessous, en produisant à l'appui toutes justifications utiles:

Nom, prénom du créancier:

Montant net des plus-values provenant de la cession d'éléments de

La cession des stocks

Exercice du 01/01/13 au 31/12/13

BILAN FISCAL ABREGE Année: 2013

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE:
TABSI ABDALLAH

ACTIVITE: **ET B H**

ADRESSE: **HAI OULED IBRAHIM**
TIMIMOUN

Numéro d'identification Fiscale
8 9 6 8 0 1 2 3 1 0 1 3 0 3 9

Numéro d'article d'imposition
0 1 2 9 0 0 1 8 0 6 3

(en Dinars)

	ACTIF			PASSIF	
	Montants bruts	Amortissements /provisions	Montants nets		Montants
Immobilisations incorporelles.				Capital	1 787 367
Immobilisations corporelles.	2 450 000	204 167	2 245 833	Rés. en instance d'aff	2 338 810
Autres immobilisations.	310 784		310 784	provisions pour pertes et charges	
Stocks	2 370 354		2 370 354	Emprunts	
Créances d'exploitation				Dettes d'exploitation	602 910
Autres Créances				Autres dettes	35 058
Disponibilités	90 669		90 669	Total passif	4 764 145
Total Actif	5 221 807	204 167	5 017 640	Résultat (bénéfice de l'exercice)	253 495
Résultat (perte de l'exercice)				TOTAL GENERAL DU PASSIF	5 017 640
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF	5 221 807	204 167	5 017 640		

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توصيف النظام المحاسبي المطبق في المؤسسات الصغيرة في سياق أعمال الإصلاح المحاسبي التي قامت بها الجزائر وتمخض عنها تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010، بغرض تحقيق أهداف اقتصادية تماشياً مع التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال، خاصة وأن هذا الصنف من المؤسسات يمثل شريحة معتبرة في النسيج المؤسساتي، إذ تطرق النظام المحاسبي المالي إلى نظام المحاسبة المبسطة ممثلاً في محاسبة الخزينة لتقديم صورة وافية عن واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر؛ وخلصت إلى أنه رغم أهمية محاسبة الخزينة في تحسين الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة إلا أن النظام المحاسبي المالي أجاز تطبيقها اختياريًا وفق ما يساهم في تحسين جودة معلوماتها المحاسبية ويتوافق مع إمكانياتها.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة المبسطة، النظام المحاسبي المالي، التشريع الجبائي، الحرف التقليدية.

Abstract:

The objective of this paper is to describe the accounting system applied in small Institutions in the context of the accounting reform work carried out by Algeria and resulted in the application of the financial accounting system as of 2010, In order to achieve economic objectives in line with the developments in the business environment, especially since this type of institutions represents a significant segment of the institutional fabric. The financial accounting system referred to the simplified accounting system represented by treasury accounting to provide a true picture of the reality of small Institutions in Algeria; It concluded that Treasury accounting is important for improving the accounting practice of small Institutions, however the financial accounting system has authorized its application in an optional manner, which contributes to the improvement the quality of its accounting information and is consistent with its potential.

key words : Simplified accounting, financial accounting system, fiscal legislation, traditional crafts.

Résumé:

Ce mémoire de recherche vise à décrire le système comptable appliqué dans les petites entreprises dans le cadre des travaux de réforme comptable menés par l'Algérie et ayant abouti à l'application du système de comptabilité financière à partir de 2010, afin d'atteindre des objectifs économiques conformes à l'évolution de la l'environnement des affaires, d'autant plus que ce type d'institutions représente un segment important dans le tissu institutionnel, car le système de comptabilité financière a touché au système comptable simplifié que représente la comptabilité de trésorerie pour donner une image fidèle de la réalité des petites entreprises en Algérie ; Elle a conclu que malgré l'importance de la comptabilité de trésorerie dans l'amélioration de la pratique comptable des petites entreprises, le système de comptabilité financière permettait son application volontairement, selon ce qui contribue à améliorer la qualité de son information comptable et est compatible avec ses capacités.

les mots clés: Comptabilité simplifiée, comptabilité financière, législation fiscale, artisanat traditionnel.